إقتصاد

تحديث المعاملات العقاريّة إلكترونيًّا يفتتح عصرًا جديدًا معراوي: موازنة 2024 خطوة في عمليّة الإصلاح

اقر قانون موازنة 2024 في موعده الدستوري، وهو بحسب خبراء يصب في تمتين حالة الاستقرار التي ستنعكس ايجابا على الظروف المعيشية وتساهم في النمو والنهوض الاقتصاديين. واذا كان اقرار موازنة 2024 ركيزة لاستكمال مسار الاستقرار وانتظام المالية العامة، فان بلوغ ذروة النهوض يبدأ باقرار المشاريع الاصلاحية التي تشكل المعبر الى التعافي الحقيقي

هذا هو المطلب الذي لم ينفك تكراره على مدى سنوات وسنوات، سبقت الكبوة التي اسقطت الليرة والاقتصاد ومؤسسات الدولة.
ربما يشكل اقتراح قانون تحديث المعاملات العقارية خطوة اولى، كما مشاريع قوانين اخرى تنتظر اقرارها، التي سيصب مردود تحديثها في تغذية ملاءة الخزينة العامة، للخروج من نمط الاعتماد على الضرائب والرسوم لتأمين المداخيل، وقد حكي كثيرا عن زيادة لافتة فيها في موازنة 2024، الا ان المسؤولين اكدوا انها لا تمس السلة الاستهلاكية اليومية للمواطن بل تقتصر على خدمات ومعاملات غير دورية وغير يومية.
المدير العام بالتكليف لوزارة المال والمدير العام للشؤون العقارية جورج معرواي اكد لـ"الامن العام" ان "معظم الرسوم لا تطاول الاستهلاك الرائج وبخاصة استهلاك الاسر المحدودي الدخل، لأن معظمها خارج السلة الاستهلاكية، اضافة الى ان هذه الرسوم غير متكررة ولا تدخل ضمن الاستهلاك اليومي للاسر".

■ ماذا بعد اقرار موازنة العام 2024؟
□ تكمن اهمية اقرار الموازنة العامة لعام 2024 في انها في الدرجة الاولى، اضف الى المساهمة الكبيرة في انتظام المالية العامة، اقرت في الفترة الزمنية المحددة لها وهذا ما كان يحصل نادرا، مما يعني ان وزارة المال اعفيت من الصرف على القاعدة الاثني عشرية او اعتمادها كأساس سواء في نفقاتها او وارداتها، واعتماد ارقام واقعية لا ترتب اعباء او خللا يمكن ان يؤدي الى انعدام التوازن بينهما.

■ هل ترضي الموازنة تطلعات الوزارة بما تضمنته بعد اخضاعها للنقاش والتعديل في لجنة المال والموازنة؟
□ المهم هو ارضاء المصلحة العامة، ونحن كوزارة لم نغب يوما عن مناقشات لجنة المال والموازنة مشاركين في اجتماعاتها ومقدمين الشروح التي يطلبها السادة النواب الاعضاء في اللجنة. كنا نتساعد في معظم الاحيان في ما تخلص اليه من قرارات. هنا يهمني الاشارة الى ان لبنان في اصعب ازمة اقتصادية ومالية تستوجب من الجميع وعي دقتها والمساهمة في تحقيق الاصلاحات التي تضع البلاد على سكة التعافي الاقتصادي والمالي، وتستعيد ثقة الناس اولا والمستثمرين تاليا، ليستقيم الاستقرار المالي والنقدي والامن الاجتماعي.

المدير العام لوزارة المال بالتكليف جورج معراوي.

■ بماذا ترد على ما يعتبره البعض بأن هذه الموازنة غير اصلاحية ؟
□ الكلام كثير حول الموازنة، وكنا دائما نرحب بكل نقد بناء وايجابي لنبني عليه، ويهم وزارة المال ان تؤكد كجسم متكامل من مختلف المديريات المعنية التي عملت على اعداد الموازنة، عملنا بما يصب بالقدر المستطاع في اتجاه الدفع بخطة التعافي التي وضعتها الحكومة، وهي استكمال لمسار التصحيح الذي بدأ مع اقرار موازنة العام 2022 والاجراءات المؤاتية التي اقرتها المالية العامة، والتي انتجت استقرارا ماليا ونقديا وثباتا في سعر الصرف، كما لجمت التقلبات الحادة في وتيرة التضخم والتدهور في الاوضاع المعيشية الى الحد الممكن، والتي عانى منها المواطنون على مدى اكثر من ثلاث سنوات. يهمني ان اضيف، رغم كل ما تعرضنا ونتعرض له من سهام وتجريح، ان وزارة المال سعت وبجهد خلال السنتين الماضيتين، ورغم العقبات والتحديات والظروف السياسية المعاكسة الى تمويل القطاع العام، وتأمين الخدمات العامة وتحقيق توازن مالي، الامر الذي يساهم الى حد كبير في التحفيز نحو الاستقرار النقدي ويعيد مسار التعافي والنهوض.

■ ما هي الخطوات التي تبقي على هذا الحد من الاستقرار؟
□ وزارة المال تقدم وبمسؤولية عالية كل ما يثبت هذه الخطوات، غير ان تحصين ذلك يبقى مرتبطا بالاستقرار المستدام خصوصا في الظروف الامنية والاقليمية الراهنة. وزارة المال ليست جزيرة منعزلة وانما هي ابنة هذا الواقع وتتأثر سلبا او ايجابا تبعا لتحصين الاستقرار، وهذا ما نتمنى استمراره وان يعود لينهض مستعيدا عافيته واستقراره.

■ يحكى ان الموازنة تتضمن زيادة فاحشة في الضرائب؟
□ هذا الكلام غير دقيق لان معظم الضرائب تطاول سلعا وخدمات لا تعتبر يومية ولا تمس السلة الغذائية او الادوية، انما تطاول بعض الامور التي قد يحتاج اليها المواطن في فترات زمنية متباعدة كرسوم بعض المعاملات التي لا يطلبها المواطنون في شكل دوري انما عند الحاجة. اما ما طاولته الضرائب فهو، كما ذكرنا، لا يمس ذوي الدخل المحدود وهذا ما حرصنا عليه كما حرص عليه المجلس النيابي. لكن اود ان اذكر ان تكييف الرسوم والضرائب مع نسب التضخم وتصحيح الخلل الناتج من فروق سعر صرف الدولار الاميركي او العملات الاجنبية، وعلى عكس كل ما يشيعه البعض، فهو يخدم المصلحة العامة من خلال مساهمته في دعم الاستقرار المالي والنقدي، ويخلق عدالة بين الافراقاء في الاقتصاد من دون تحميل كلفة التصحيح لحساب شريحة ما دون الاخرى. اكرر ان معظم الرسوم لا تطاول الاستهلاك الرائج ◄

مقال

الصناعيّون يفضّلون الربح على النوعيّة والجودة

يشهد لبنان في السنوات الاخيرة انهيارا على كل المستويات. غير ان اللافت في الموضوع هو ان انعكاس هذا الانهيار لامس بعض خطوط القطاع الصناعي الذي كانت قد نمت بشكل بارز قبل الازمة الاقتصادية وانهيار سعر صرف الليرة، وابرزها الصناعات الغذائية.
لمس المستهلك تدنيا في محتوى المنتجات الغذائية وجودتها، وشمل هذا الامر كل انواع الالبان ومشتقاتها مرورا بالحلويات وانواع البسكويت والكعك، حتى المنتجات الغذائية العضوية، مضافة اليها المنتجات الصناعية الغذائية الاخرى.
الاسباب قد تكون متعددة، منها اقتصادية او سياسية، اثرت على عملية التصنيع ومراقبة والجودة. ويمكن ان تشمل ايضا اسبابا متعلقة بسلسلة التوريد، ومعايير السلامة الغذائية، وضغوط السوق التي قد تؤدي الى خفض التكاليف على حساب الجودة.
بدأت الصناعة اللبنانية في التراجع بوتيرة متسارعة بسبب الازمة الاقتصادية المستمرة، حيث اثر التدهور الاقتصادي والتضخم المتزايد سلبا على الانتاج والقدرة التنافسية. تأتي هذه الازمة في سياق الازمتين المالية والسياسية اللتين شهدتهما البلاد ولا تزال.
تجلى واقع الازمة في نوعية الانتاج، في جوانب عدة، شكلت تحولا كبيرا في العمليات الانتاجية. فقد لمس المستهلك تدنيا في نوعية المنتجات ووزنها ومحتواها وحتى في تغليفها.
من دون ادنى شك، ان الرغبة الشديدة في تحقيق ارباح فورية تتسبب غالبا في تقديم منتجات بجودة منخفضة او تقاعسا في مراعاة معايير الجودة.
وقد عززت هذه الممارسات التي تستند الى الطمع منافسة غير صحية، مما قلل قيمة المنتجات اللبنانية في السوق المحلية. ويبدو ان المنتجات الغذائية بدأت تفقد سمعتها الجيدة التي بنتها طوال فترة من الزمن، طمعا بربح حفنة من الدولارات.
الامر لم يعد مقبولا، ومن المؤكد ان المواطن يعرف كيف يفاضل بين المنتجات الجيدة والقليلة الجودة. لذلك لا يخفى عليه امكان تحقيق اصحاب المصانع التوازن بين الارباح والجودة وتحفيز مؤسساتهم للاستثمار في التحسين المستمر والابتكار، مما يعزز تنافسيتها في المدى الطويل ويحافظ على سمعتها في السوق.
ربط بعض العارفين اسباب تقديم الصناعة اللبنانية لمنتجات بجودة منخفضة بعوامل عدة: الاوضاع الاقتصادية الصعبة التي قد تجبر الشركات على خفض التكاليف، وتقليل الانتاج لتحقيق ارباح سريعة مما يؤدي الى تقديم منتجات بجودة منخفض، او قد تكون البنى التحتية اللبنانية ضعيفة، مما يؤثر سلبا على عمليات الجودة. وقد يعاني القطاع من نقص التمويل وقلة الاستثمار، مما يحد من قدرة الشركات على تحسين وتحديث التكنولوجيا وتحسين جودة المنتجات، بالاضافة الى اسباب اخرى.
لكن ما هو مؤكد ان الاستمرار في تفضيل الربح المالي على حساب الجودة والنوعية والكمية في قطاع الصناعات الغذائية على كل مستوياتها سيؤدي الى:
- فقدان السمعة مما يؤثر على القدرة التنافسية في السوق المحلية وحتى الخارجية.
- يمكن ان يؤدي ضعف الجودة الى تراجع الطلب على المنتجات اللبنانية، مما يؤثر على الاقتصاد بشكل عام.
- اخيرا، يمكن ان يكون عائقا ايضا لجذب الاستثمارات والفرص الجديدة في الصناعة.

عصام شلهوب

إقتصاد

◄ وخاصة استهلاك الاسر المحدودي الدخل، لان معظمها خارج السلة الاستهلاكية، اضافة الى ان هذه الرسوم غير متكررة ولا تدخل ضمن الاستهلاك اليومي للاسر.

■ هل تعتقد ان هذه الموازنة قادرة على اعادة نهوض الادارة العامة وتأمين الحد الادنى من الخدمات الاجتماعية للمواطنين؟

□ اسمح لي ان اؤكد ان موازنة 2022 شكلت البداية نحو التصحيح، وتأتي موازنة 2024 اليوم لتشكل خطوة متقدمة في مباشرة عملية الاصلاح، لان عدم التصحيح يعني هدر المال العام، وهذا كاد ان يهدد كيان مؤسسات الدولة واستدامتها، كما توفير الحد الادنى من الخدمات العامة من امن ودواء وتعليم ومساندة الشرائح المهمشة، الى ما هنالك من اطاحة في امكانات الادارة الضريبية والامنية في مكافحة التهريب، ولجم القطاع غير الشرعي الذي يشكل الخطر الاكبر والمتنامي على الاقتصاد. من هنا، كان سعينا وجهدنا الذي انصب في هاتين الموازنتين 2022 و 2024.

■ متى تفتح الدوائر العقارية؟

□ لقد فتح معظم هذه الدوائر وسيكون استكمالها طبيعيا في وقت قريب جدا، ويأتي ذلك بعدما رفع وزير المال الامر الى مجلس الوزراء الذي اتخذ قرارا بفتح تلك الدوائر والتأكيد عليه، لكن تنحصر المهمات التي يقوم بها الموظفون والعاملون حاليا بانجاز المعاملات المتراكمة، على ان يبدأ استقبال الطلبات والملفات الجديدة فور انجاز ما هو متراكم.

■ هل كان لاقفال الدوائر العقارية اسباب سياسية؟

□ بحكم موقعي الاداري لا املك اي معطى في هذا الشأن.

■ اين اصبح اقتراح قانون تحديث المعاملات العقارية، وهل يمكن ادراجه ضمن اطار اصلاحي للدوائر العقارية؟

□ احال وزير المال السابق غازي وزني مشروع القانون الى الامانة العامة لمجلس الوزراء، والامر

"الاصلاحات تضع البلاد على سكة التعافي"

متروك لتقديرات مجلس الوزراء. بالطبع يأتي هذا المشروع في اطار اصلاحي للدوائر العقارية، لا بل يفتح عصرا جديدا من خلال ادخال عمليات الكترونية ويحقق سرعة وكفاية غير مسبوقتين في انجاز المعاملات. وهو بالتالي يحقق التوازن بين الابتكار والتحديات من خلال تبسيط المعاملات العقارية وتحديثها، ومن شأنه جلب فوائد الكفاية والتسهيلات في التعاملات العقارية.

■ يستنتج من مشروع القانون الغاء التواصل المباشر بين المواطن والموظف، هل هذا التوجه هو لقطع دابر الفساد والرشوة وابعاد السماسرة؟

□ ان اعتماد العمل الالكتروني في المعاملات هو حتما، الى جانب تسهيله تنفيذها وانجازها، يحول دون التواصل المباشر ما بين المكلف والموظف، وهذا من شأنه ابعاد اي محاولات رشى وسمسرات وتحقيق شفافية عالية ويساعد في القضاء على الفساد.

■ اعطى اقتراح القانون دورا اضافيا لكتاب العدل فهل ستزيد كلفة المعاملات العقارية في مقابل خدمات كاتب العدل؟ وما هي النسبة التي سيدفعها المواطن؟

□ كل العقود المرتبطة بالعقارات تتم في حالاتها الطبيعية والمعتادة عبر كتاب العدل، وبالتالي فهذا لا يضيف اي جديد على صعيد اليات سير المعاملات. في متن مشروع القانون تم تحديد اتعاب كتاب العدل بين حد ادنى وحد اقصى، وستحدد الاتعاب بقرارات شفافة لكل نوع من انواع المعاملات لحظها القانون.

■ ما هي المدة المرتقبة لانجاز البنى التحتية للمشروع المنصوص عليه في اقتراح القانون؟

□ المادة 21 من مشروع القانون حددت فترة سنتين من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

■ ما هي كلفة هذا المشروع ومن هي الجهة التي ستموله وتنفذه؟

□ الكلفة تخضع للسعر الملائم حين اقرار القانون ومن السابق لاوانه تحديدها قبل مناقشته واقراره، علما ان كتاب العدل سيتحملون من جانبهم كلفة الربط والتجهيز، اما المديرية العامة للشؤون العقارية فتتولى تأهيل الانظمة لديها كي تتمكن من ربط كتاب العدل الكترونيا.

■ هل سيقلص النظام الجديد من اعداد الجهاز الاداري في الدوائر العقارية؟

□ يعاني الجهاز الاداري في الدوائر العقارية حاليا من شغور كبير، وبالتالي فان لا تاثير كبيرا على اعداد الموظفين.

■ هل ستزيد كلفة الرسوم على المعاملات العقارية؟

□ لا قطعا، الرسوم محددة في قوانين مرعية لها.

■ ماذا عن الحوافز للموظفين؟

□ تضمن القانون حوافز تعطى للموظفين بين مقطوعة ونسبية.

■ ما هو دور وزارة العدل في الاقتراح؟

□ هو دور مرتبط بعلاقتها مع كتاب العدل والانظمة التي ترعاها.

■ من يحمي سرية الداتا؟

□ لم يحصل ان تم خرق للداتا في الدوائر العقارية، ومن المؤكد ان لكل نظام الكتروني ادواته التي تحمي سرية معلوماته.

■ من سيحاسب كتاب العدل اذا خالفوا؟

□ بناء على المادة 18 بحيث يخضع الكاتب العدل لاحكام التفتيش والتأديب والملاحقة المنصوص عليها في نظام كتاب العدل، في حال اخلاله بموجباته الملحوظة بمقتضى القانون.

ع. ش

50 YEARS OF EXPERIENCE & KNOW-HOW IN ALUMINIUM :

EXTRUSION
ANODIZING
FOUNDRY
DIE MANUFACTURING

POWDER COATING under the label QUALICOAT

BSI REGISTERED
UKAS QUALITY MANAGEMENT 003
BS EN ISO 9001:2000

SIDEM
SOCIETE POUR L'INDUSTRIE DES METAUX S.A.L.
Offices & factory: Zouk Mosbeh
P.O.Box: 1173 Jounieh, Lebanon • Tel: 09.220163 • Fax: 961.9.220175/6 • E-mail: SIDEM@cyberia.net.lb